ماذا بعد مقتل المرشد الأعلى؟

بعد العملية الناجحة التي قادتها الولايات المتحدة ودولة اسرائيل في قتل المرشد الأعلى للثورة الأسلامية في إيران علي الخامنئي، تُعد عملية اختيار المرشد الجديد للثورة احد اكثر الامور إثارةً للجدل. حيث نصت المادة (107) من الدستور الإيراني على ان يكون تعيين المرشد موكلاً الى مجلس خبراء القيادة الذي يكون مُنتخب من قبل الشعب كل ثماني سنوات. حيث يقوم هذا المجلس بأختيار المرشد التي تتوافر فيه شروط الكفاءة والصلاحية العلمية والعدالة والتقوى حسب المادة (109) من الدستور الإيراني.

لكن، ليس كل شخص قادر للترشيح لعضوية مجلس خبراء القيادة، فمن الضروري ان يوافق مجلس صيانة الدستور على المرشحين تطبيقاً للمادة (99) من الدستور، حيث أُسندت اليهِ مهمة الأشراف على الموافقة على ترشيح اعضاء مجلس الخبراء. وجديراً بالملاحظة ان ستة اعضاء من مجلس صيانة الدستور يكونون مُعيَّنين من قبل المرشد الأعلى للثورة، وستة حقوقيين آخرون يرشحهم رئيس القضاء (والذي يعينهُ المرشد) ويصادق عليهم مجلس الشورى الأسلامي استناداً الى المادة (91) من الدستور الإيراني. وهذا يعني ان للمرشد تأثيراً غير مباشر على جميع اعضاء مجلس خبراء القيادة.

وبنائاً على ماتقدم، ففي حال استمرار النظام الاسلامي في ايران، فأن تعيين المرشد الجديد يكون موكل الى مجلس خبراء القيادة، والذي تم انتخابهُ في سنة 2024 ويمتد عملهُ حتى عام 2032.